التراث المعماري والعمراني المصري وقائمة التراث العالمي لليونسكو

The Egyptian Architectural and Urban Heritage, and the UNESCO World Heritage List

أ.د/ خالد محمود هيبة
أستاذ العمارة بكلية الهندسة– جامعة الأزهر– مدينة نصر– القاهرة– جمهورية مصر العربية.
رئيس قسم العمارة-كليات عنيزة الأهلية-القصيم-المملكة العربية السعودية.
Prof. Khaled Mahmoud Heba
Professor of Architecture, Faculty of Engineering - Al-Azhar University- Nasr City - Cairo – Egypt.
Head of Dept. of Architecture - Onaizah Colleges - Qassim - KSA.
Khaled_heba@hotmail.com

ملخص البحث:
في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ أُنشئت منظمة اليونيسكو عام (١٩٤٥م)، حيث جاء ضمن أهدافها في المادة الأولى، ما نصه: "صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية، أو العلمية، وبتوصية الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض....".
ومنذ ذلك الحين تعددت الاتفاقات الدولية التي رعاها اليونسكو لصيانة وحفظ التراث العالمي، وصولاً لصدور (اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي) عام (١٩٧٢م)، والتي أقرت برنامجاً يهدف إلى تصنيف وتسمية والحفاظ على المواقع ذات الأهمية الخاصة للجنس البشري؛ والتي تعرف بمسمى (مواقع التراث العالمي)، وتشمل معالم تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث الدولية؛ وقد بلغ عدد المواقع المدرجة في القائمة الدولية حتى نهاية شهر يوليو عام (٢٠٢١م) ١١٥٤موقعاً في ١٦٧ دولة من الدول الأعضاء، حيث تحتل إيطاليا المرتبة الأولى بواقع ٥٨ موقعاً، تليها الصين ٥٦، ألمانيا ٥١، فرنسا ٤٩، إسبانيا ٤٩، بينما تمتلك مصر ٧ مواقع فقط.
ويأتي أهمية سعي مختلف دول العالم في إدراج مواقعها التاريخية المختلفة بتلك القائمة من أن ذلك يمنح الدولة بعداً ثقافياً وحضارياً، ويعرف العالم بأهمية الموروث التراثي والتاريخي لهذه الدولة من الناحية الثقافية والسياحية، كما وأن للدولة صاحبة موقع التراث العالمي أن تستعين عند الحاجة إلى حماية تراثها أو إصلاحه باليونسكو، خاصة على المستويات المالية والفنية والعلمية والتقنية، وهو ما تحتاجه أغلب دول العالم النامي ومنها مصر، كما وأن عملية الحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية داخل المدن القائمة -كما هو الحال في نموذج مدينة القاهرة الذي تتناوله الدراسة كنموذج للتراث التراث المعماري والعمراني المصري، تتطلب تضافر كافة الجهود الحكومية والأهلية والمجتمعية للارتقاء بمثل تلك المواقع، مع بث الوعي بأهمية تطوير ورعاية تلك المواقع للارتقاء بها وبمحيطها العمراني، ومن ثم بكافة المتصلين بها من أفراد المجتمع سواء القاطنين بها أو غيرهم كمدخل للحفاظ عليها؛ وهو ما تسعى إليه الدراسة من خلال استعراض العديد من مشروعات الحفاظ والتطوير التي تمت وتتم بالممتلك التاريخي لموقع "القاهرة التاريخية"؛ والذي تم تسجيله على قائمة التراث العالمي لليونسكو منذ عام ١٩٧٩م كنموذج للحالة المصرية.
لذلك نرى أغلب دول العالم تتنافس سنوياً على إدراج ما تمتلكه من موروثها الثقافي من تراث معماري وعمراني وغيره بهذه القائمة المرموقة، إلا أن انعدام الوعي في العديد من البلاد ذات التاريخ العتيد كمصر وبخاصة على مستوى النخب

الثقافية. ناهيك عن مستوى الفرد العادي. بأهمية تلك القائمة وأهمية تسجيل ما تمتلكه من موروث ثقافي بها قد تسبب في محدودية ما تم تسجيله بها؛ وهو ما تهدف إليه الدراسة.

مشكلة البحث:

تمتلك مصر الكثير من التراث الإنساني الفريد والمتنوع؛ إلا أن عدد المواقع المسجلة بها لا يزيد عن ٧ مواقع فقط، حيث تم تنفيذ عدة مشاريع بالتعاون مع اليونسكو تهدف إلى تطوير وتأهيل تلك المواقع لاسيما بمدينة القاهرة.

هدف البحث:

١-بيان أهمية ذلك التراث والتأكيد على زيادة الوعي به لاسيما على مستوى النخبة.

٢-رصد ما يتم إنجازه من مشروعات ببعض من مواقع التراث العالمي المصرية، ليكون ذلك مدخلاً لإضافة العديد من المواقع التراثية المصرية لقائمة التراث العالمي بما يتناسب وحجم ما يتوافر منه في بلد تمتلك أطول تاريخ بشري مدون.

أهمية البحث:

التأكيد على ضرورة العمل على إضافة المزيد من التراث المعماري والعمراني المصري إلى قائمة التراث العالمي؛ مما لذلك من مردود ثقافي وسياحي كبير على البلاد؛ فضلاً عن أن ذلك سيكون مدخلاً في الحصول على دعم مادي وتقني دولي يسهم في الحفاظ عليه، وهو ما تحتاجه مصر بالفعل.

منهجية البحث:

- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال عرض وتحليل مفهوم التراث العالمي عبر تناول أهم الاتفاقات الدولية المنظمة لذلك؛ ومن ثم بيان التراث المصري العالمي وأهميته بصفة عامة؛ واستعراض وتحليل تجربة مصر في الحفاظ على القاهرة التاريخية كنموذج لما يتم إنجازه من مشروعات ببعض من مواقع التراث العالمي المصرية.

الكلمات المفتاحية:

اليونسكو-مواقع التراث-مصر-الحفاظ.

Abstract:

By the end of World War II; UNESCO was established in 1945, where it stated among its objectives in the first article" Assuring the conservation and protection of the world's inheritance of books, works of art and monuments of history and science, and recommending to the nations concerned the necessary international conventions.."

Since then, there have been numerous international agreements sponsored by UNESCO to preserve the world heritage. Leading to the issuance of the (Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage) in 1972, which approved a program aimed at classifying, naming and preserving sites of special importance to humankind. Which are known as (World Heritage Sites), and include landmarks nominated by the World Heritage Committee at UNESCO to be included in the International Heritage Sites Program; The number of sites included in the international list until the end of July (2021) reached 1154 sites in 167 of the member states, where Italy ranks first with 58 sites, followed by China 56, Germany 51, France 49, Spain 49, while Egypt owns 7 sites only.

The importance of the various countries of the world seeking to include their various historical sites in that list is that this gives the country a cultural and civilized dimension, and the world knows the importance of the historical heritage of this country in terms of cultural and tourism,

and that the country that owns the World Heritage site may seek help when needed to protect its heritage or reform it by UNESCO, especially at the financial, scientific and technical levels, which is what most of the developing countries need, including Egypt. Also, the process of preserving historical and archaeological sites within existing cities - as is the case in Cairo, which the study deals with as a model for the Egyptian architectural and urban heritage, requires the concert of all governmental, civil and societal efforts to upgrade such sites, while spreading awareness of the importance of developing and nurturing these sites for upgrading with its urban surroundings, and then all those connected to it from members of the community, whether they live in it or others as an entrance to preserve it; This is what the study seeks by reviewing many conservation and development projects that have taken place in the historical property of the "Historic Cairo" site, which inscribed on the UNESCO World Heritage List since 1979 as a model for the Egyptian case.

Therefore, we see most of the world's countries compete annually to include their cultural, architectural, urban and other heritage in this prestigious list, but the lack of awareness in many countries with a long history such as Egypt, especially at the level of cultural elites, of the importance of that list and the importance of recording the cultural heritage it possesses has caused the limitation of what has been recorded in it, which is what the study aims at.

Research problem:

The research deals with the Egyptian case, which has a lot of unique and diverse human heritage; however, the number of registered sites does not exceed seven sites only, whereas several projects were implemented in cooperation with UNESCO aimed at developing and rehabilitating these sites, especially in Cairo.

Research Aims:

1- Demonstrate the importance of this heritage and to emphasize the increased awareness of it, especially at the elite level

2- Monitoring the projects that are implemented in some of the Egyptian World Heritage sites, to be an approach for adding many Egyptian heritage sites to the World Heritage List.

Research Importance:

Emphasizing the need to work on adding more Egyptian architectural and urban heritage to the World Heritage List; This would have a great cultural and tourism impact on the country; In addition, this will be an entry point for obtaining international financial and technical support that contributes to preserving it, Which is what Egypt really needs.

Research Methodology:

-Descriptive-analytical method: Through the display and analysis the concept of world heritage by monitoring the most important international agreements regulating this; And then to display the Egyptian world heritage and its importance in general; A review and analysis of Egypt's experience in preserving Historic Cairo as a model for the projects being implemented in some of the Egyptian World Heritage site.

Key words:

UNESCO - Heritage sites - Egypt - Preservation

١-مواقع التراث العالمي (مقدمة ورصد تاريخي):

١-١ الحرب العالمية الأولى وتوقيع ميثاق أثينا (١٩٣١م):

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤: ١٩١٨م)؛ كانت الخسارة الكبيرة التي دمرت عدداً كبيراً من المدن والمباني التاريخية في أوروبا وغيرها [١١]، فتنبه الكثيرون من الخبراء والمهندسين والمهتمين بالتاريخ والأثار وغيرهم إلى ضرورة الحفاظ على تلك المناطق والمباني التاريخية؛ لذا كانت المطالبة بضرورة الحفاظ على ذلك الإرث الإنساني من تراث معماري وعمراني؛ وذلك عن طريق وضع المواثيق التي تحافظ على ذلك الإرث التاريخي وتضمن ديمومة استمراريته، وكانت البداية في ذلك بعقد مؤتمراً دولياً عام (١٩٣١م) [٦] بمدينة أثينا اليونانية للمعماريين وخبراء الآثار نظمه (المكتب الدولي للمتاحف) (IMO) (١٩٢٦: ١٩٤٦م) والذي كان يتبع (عصبة الأمم)، حيث صدر عن ذلك المؤتمر ميثاقاً حدد لأول مرة المبادئ الأساسية لصيانة المباني التاريخية وحمايتها، يتمثل في: (ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية) [٤]، حيث احتوى الميثاق على عدة مبادئ أساسية لوضع مدونة دولية لممارسة الحفاظ على هذا التراث [١٣]، [١٤]، حيث ساهمت تلك المبادئ في تطوير حركة دولية واسعة تطورت لتشهد إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة كاليونسكو (UNESCO) (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والإيكوموس (ICOMOS) (المجلس الدولي للمعالم والمواقع) وغيرها.

١-٢ الحرب العالمية الثانية وتوقيع (اتفاقية لاهاي) (١٩٥٤م):

في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩: ١٩٤٥م)؛ أُنشئت منظمة اليونسكو عام (١٩٤٥م) كإحدى منظمات (الأمم المتحدة) التي ترعى الشؤون الثقافية والعلمية العالمية؛ حيث جاء ضمن أهدافها في المادة الأولى، ما نصه: "صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية، أو العلمية، وبتوصية الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض...." [١١].

ونتيجة لما تعرضت له المدن التاريخية في العديد من قارات العالم من دمار من جراء الحرب؛ حيث فقدت الكثير منها غالبية ما تمتلكه من مباني تاريخية، فكان لابد لليونسكو من السعي لمحاولة الحفاظ على ذلك الإرث البشري؛ وبخاصة مع تعدد تهديدات السلم العالمي في أعقاب حربين عالميتين شهدهما العالم في أقل من نصف قرن [١١] (شكل١).

(شكل١): الدمار الذي شهدته المدن التاريخية في جميع أنحاء العالم من جراء الحرب العالمية الثانية.
(https://www.facinghistory.org/resource-library/image/berlin-aftermath-wwii//21-2-2022)

لذلك دعت اليونسكو لتوقيع معاهدة دولية تهدف إلى حماية الملكية الثقافية في أثناء الحرب (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح) (Hague Convention of 1954)، تم توقيعها في ١٤ مايو (١٩٥٤م) في (لاهاي) بهولندا، لتدخل حيز النفاذ في ٧ أغسطس (١٩٥٦م)؛ وهي أول معاهدة دولية تهدف إلى حماية التراث الثقافي في حالات

الحروب، كما سلطت الضوء على مفهوم التراث المشترك وأدت إلى إنشاء (اللجنة الدولية للدرع الأزرق) [١٥] (ICBS) بهدف حماية الممتلكات الثقافية العالمية، حيث شمل ذلك وضع رمز مميز على تلك الممتلكات بهدف تسهيل التعرف عليها ومن ثم احترامها، كما نظمت المادة (١٦) من الاتفاقية أسلوب وضع ذلك الرمز وحددت شكله وألوانه المميزة له [١٥]، [١٦]؛وهو ما يعرف بمسمى (الدرع الأزرق) (The Blue Shield)، وهو الرمز المستخدم لتحديد المواقع الثقافية المحمية بموجب هذه الاتفاقية (شكل٢).

(شكل٢): الرمز الذي اعتمدته (اتفاقية لاهاي) عام (١٩٥٤م) (الدرع الأزرق)؛ كي يوضع على الممتلكات الثقافية من المباني التاريخية وذات القيمة وغيرها بغرض حمايتها أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.
(https://uscbs.org/blue-shield-emblem.html//21-2-2022)

كما تعمل (اللجنة الدولية للدرع الأزرق) (ICBS) على حماية التراث الثقافي الذي تهدده الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، وهي لجنة مهنية دولية مستقلة تغطي مجالات عدة، حيث جمعت من خلالها الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية التي تتناول التراث الثقافي، والتي تم تشكيلها لاحقاً بعد ذلك ومنها: (المجلس الدولي للمتاحف) (ICOM)، و(المجلس الدولي للمعالم والمواقع) (ICOMOS) وغيرهما من منظمات ذات صلة [١٥]، [١٦].

١-٣ (ميثاق البندقية) (١٩٦٤م) [١٧]:

مع انعقاد (المؤتمر الدولي الأول للمعماريين وخبراء الآثار) عام (١٩٣١م) بمدينة (أثينا) صدر (ميثاق أثينا)، ولكن مع التقدم في أعمال الحفاظ على التراث الثقافي والمعالم التاريخية، صادف الممارسين والمختصين؛ العديد من المشكلات الواقعية التي لم يتناولها الميثاق؛ لذا كان من الضروري إعادة النظر في مبادئه بهدف تعميقها وتوسيع صلاحياتها في وثيقة جديدة تحاول إيجاد الحلول الناجعة لتلك المشكلات؛ وبناءً على ذلك فقد عقد (المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين وخبراء الآثار التاريخية) في (البندقية) بإيطاليا عام (١٩٦٤م) برعاية اليونسكو، حيث تم من خلاله اعتماد ميثاق جديد عرف بمسمى (ميثاق البندقية) (Venice Charter) [١٨]، وذلك من خلال ثلاث عشرة وثيقة، حيث تعتبر من أهمها وأشهرها الوثيقة الأولى التي عرفت بمسمى (الوثيقة الدولية لصيانة وترميم النصب والمواقع التاريخية) [١٩].

أما الوثيقة الثانية، فقد اختصت بإنشاء منظمة دولية غير حكومية لحماية الأبنية والمواقع الأثرية عرفت بمسمى (المجلس الدولي للآثار والمواقع) والمعروف اختصاراً تحت اسم (إيكوموس) (ICOMOS) وذلك عام (١٩٦٥م) ومقره في (باريس)[٢٠]، وتعتبر هذه الهيئة مع (المركز الدولي لدراسة وصون الممتلكات الثقافية وترميمها) والمعروف اختصاراً تحت اسم (الإيكروم) (ICCROM) ومقره (روما)، أحد أهم مؤسسات اليونسكو العاملة في مجالات الترميم والتنقيب، وقد برز نشاط هذه الهيئات من خلال مقترحاتها واجتماعاتها وندواتها في بلدان العالم المختلفة.

١-٤ المجلس الدولي للآثار والمواقع (الإيكوموس):

مع تأسيس (الإيكوموس) عام (١٩٦٥م) كان تبنيه لميثاق البندقية الصادر عام (١٩٦٤م)؛ حيث أصبح ذلك بمثابة ركيزة أساسية لمعظم القوانين التي سنتها مختلف الدول فيما يختص بالتعامل مع التراث العمراني، فهو عبارة عن شبكة من الخبراء تستفيد من تبادل المعرفة المتعددة التخصصات بين أعضائها، من بينها المعماريين وعلماء الآثار ومؤرخي الفن والجغرافيين والمهندسين، ويساهم أعضاء الايكوموس في اقتراح ووضع المعايير والتقنيات الخاصة بكل نوع من ممتلكات التراث الثقافي: المباني والمدن التاريخية والمناظر الطبيعية الثقافية والمواقع الأثرية؛ حيث أنشئت فروع في العديد من دول العالم تقوم على مراجعة مبادئ وأساليب الحفاظ على ذلك التراث [١١]، [٢١] (شكل٣).

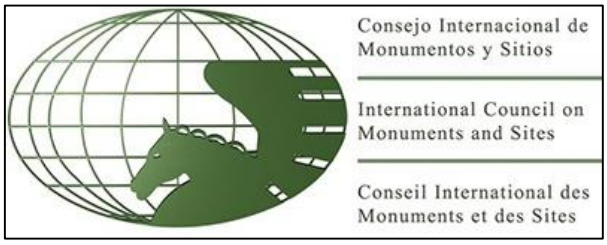

(شكل٣): شعار المجلس الدولي للآثار والمواقع، (إيكوموس) (ICOMOS).
(https://nuevamuseologia.net/compromiso-etico-para-los-miembros-del-icomos//22-2-2022)

وتتمثل مهمة الإيكوموس في الارتقاء بعملية صون وحماية واستخدام وتحسين الآثار والمواقع، وهي تمثل كذلك الهيئة الاستشارية لدى لجنة التراث العالمي لتنفيذ اتفاقية منظمة اليونسكو المتعلقة بالتراث العالمي؛ وبناءً على ذلك تقوم المنظمة بتقييم طلبات الترشيح للانضمام للتراث العالمي الثقافي، ومراقبة حالة صون الممتلكات، وغير ذلك [٢٢].

٢-لجنة التراث العالمي، وقائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو:

٢-١ الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (باريس: ١٩٧٢م):

مع تزايد حجم الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية العالمية، اهتم المؤتمر العام السابع عشر لليونسكو والمنعقد في باريس خلال الفترة (١٧/١٠: ١٩٧٢/١١/٢١م) بموضوع حماية التراث العالمي؛ حيث تلاحظ أن ما يملكه العالم من التراث الثقافي الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، لا بالأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضاً بتأثير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الإتلاف والتدمير.

ففي عام (١٩٥٤م)، قررت الحكومة المصرية بناء (السد العالي) بالقرب من مدينة أسوان في جنوب البلاد، وهو الحدث الذي من شأنه إغراق الوادي الذي يحتوي على الكثير من الآثار الفرعونية الفريدة في مصر والسودان والمعروفة بمسمى (آثار النوبة)، وقد قادت اليونسكو حينها حملة دولية لحماية تلك الآثار؛ حيث تم تفكيك كل من معابد (أبو سمبل) و(فيلة) وغيرهما، وانتقلت إلى مواقع أعلى حيث تم إنقاذها، وقد تم اعتبار المشروع ناجحاً [٢٣] (شكل٤).

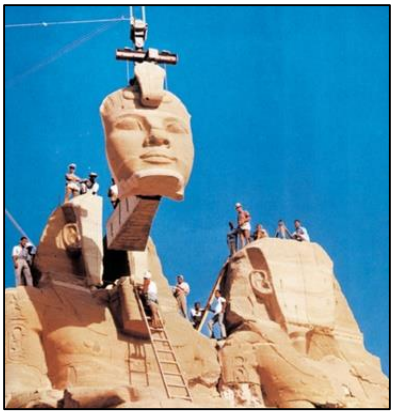

(شكل٤): إنقاذ معابد (أبو سمبل) ضمن مشروع إنقاذ (آثار النوبة) من الغرق، والذي تبنته منظمة اليونسكو.
(https://www.durhamworldheritagesite.com/learn/heritage/list-history//22-2-2022)

وقد أدى نجاح الحملة في إنقاذ آثار (النوبة) إلى تنظيم اليونسكو لحملات أخرى للحفاظ على التراث الحضاري العالمي في إيطاليا وباكستان وإندونيسيا وغيرها؛ ثم شرعت اليونسكو بعد ذلك مع (الإيكوموس)[٢٣]، في وضع مسودة لمشروع اتفاقية حماية التراث الثقافي المشترك للإنسانية.

ولهذا كان من الضروري إيجاد ألية جديدة في شكل اتفاقية لإقامة نظام فعال يوفر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية بشكل دائم ووفقاً للطرق العلمية الحديثة[٢٢]، لتصدر في ١٦ نوفمبر (١٩٧٢م) تلك الاتفاقية تحت مسمى: (الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي)، وبخاصة أن اليونسكو كان قد قرر في دورته السادسة عشرة، أن هذه المسألة يجب أن تنظم بموجب اتفاقية دولية، لتعتمد هذه الاتفاقية، حيث جاءت الاتفاقية في ٣٨ مادة [٢٤].

٢-٢ اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي (لجنة التراث العالمي) [٢٤]:

بهدف تفعيل الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي؛ فقد أشارت المادة [١٨] من تلك الاتفاقية إلى تكوين حكومية دولية تحت مسمى (لجنة التراث العالمي)، حيث نصت المادة على ما يلي: (تنشأ لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لجنة دورية حكومية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، تعرف باسم "لجنة التراث العالمي" [٢٤].

٢-٣ اجتماع واشنطن (١٩٧٨م)، واعتماد شعار التراث العالمي:

واستكمالاً لصدور (الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي) عام (١٩٧٢م)؛ والتي نصت على تشكيل لجنة دولية حكومية تعنى بالتراث العالمي (لجنة التراث العالمي) وتحديد آليات عملها وتشكيلاتها وكل ما يتعلق بها؛ وكذا ما تلها من لجان واجتماعات؛ كان من أبرزها اجتماعات الدورة الثانية للجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، والتي عقدت بمدينة (واشنطن) في سبتمبر (١٩٧٨م)[٢٥]؛ حيث كان من نتائجها اعتماد (شعار التراث العالمي) (The World Heritage Emblem)؛ والذي يرمز إلى الترابط بين ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي؛ فبنيت فلسفة تصميمه بأن المربع الأوسط يمثل شكل ابتكره الإنسان، بينما تمثل الدائرة الطبيعة، والاثنان متداخلان بصورة حميمية، والشعار دائري مثل العالم، ولكنه يرمز في نفس الوقت إلى الحماية العالمية لتراث البشرية جمعاء، وتنبع أهمية الشعار في

كونه يفيد في التعرف على الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي[٢١]، وقد قام بتصميمه الفنان البلجيكي (مايكل أوليف) (Michel Olyff)، ليتم اعتماده كشعار لاتفاقية التراث العالمي عام (١٩٧٨م) [١]، [٢٦] (شكل٥).

(شكل٥): شعار اليونسكو للممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي (الباحث أمام إحدى ممتلكات التراث العالمي لقائمة اليونسكو بتونس).
(https://whc.unesco.org/en/emblem//22-2-2022)

٣-التراث المعماري والعمراني المصري وقائمة التراث العالمي لليونسكو:

٣-١ تنوع التراث المعماري والعمراني المصري وتفرده:

تمتلك مصر تاريخاً فريداً يمتد إلى ما يزيد عن سبعة آلاف عام، حيث نشأت على ضفاف نهر النيل واحدة من أقدم الحضارات الإنسانية على وجه البسيطة؛ حيث بدأ البشر بالنزوح إلى ضفاف النيل والاستقرار وبدأ في زراعة الأرض وتربية الماشية منذ ما يقارب من ١٠ آلاف عام؛ وتطور أهلها سريعاً وبدأت فيها صناعات بسيطة وتطور نسيجها الاجتماعي المترابط، وكونوا مقاطعات متجاورة على ضفاف النيل تتبادل التجارة، سابقة في ذلك كل بلاد العالم، حيث تشهد على ذلك حضارة منطقة (البداري) في الجنوب؛ والتي اشتهرت بمنتجاتها من الأواني الخزفية والأدوات المصنوعة من الأحجار وكذا استخدامها للنحاس؛ وكذلك حضارة (نقادة) (٤٤٠٠: ٣٠٠٠ ق.م) في المرحلة الأخيرة من زمن ما قبل عصر الأسرات، حيث ظهرت ثقافة استخدام الرموز المكتوبة، التي تطورت في نهاية المطاف إلى نظام كامل من اللغة الهيروغليفية التي استخدمت لتدوين اللغة، وكان التطور الطبيعي لهذه المقاطعات أن تندمج مع بعضها البعض شمالًا وجنوبًا حتى تم توحيد الوجهين القبلي والبحري على يد الملك (مينا) حوالي عام (٣٢٠٠ق.م)؛ حيث بدأ الحكم المركزي الممثل مع بدء عصر الأسرات، والذي امتد عبر ثلاثين أسرة فرعونية امتد حكمها حتى فتح (الإسكندر الأكبر) لمصر عام (٣٣٢ ق.م) لمدة تقارب ثلاثة آلاف عام من عمر التاريخ شهدت خلالها مراحل ازدهار واضمحلال، كما شهدت تطور الكثير من العلوم كالطب والهندسة والفلك والزراعة وغيرها؛ ليترك لنا ذلك العصر الممتد منتجاً معمارياً أثرياً فريداً بطول مصر وعرضها.
وبعد العصر الفرعوني الممتد توالت على مصر العديد من الحقب والعصور التاريخية، مروراً بالفرس ثم قدوم (الإسكندر الأكبر)؛ والذي تأسست على يد خلفاءه الدولة البطلمية في مصر (٣٣٢: ٣١ ق.م)، حتى غزو الرومان لمصر والذين حكموها كولاية تابعة زهاء ستة قرون (٣٠ ق.م: ٦٤٢م)؛ وهي ذات الفترة التي تزامنت مع ظهور المسيحية في مصر؛ وتأسست معها فلسفة الرهبنة وظهور الأديرة، حتى جاء الفتح العربي الإسلامي عام (٦٤٢م) لتتأسس في مصر العديد من الدول الإسلامية المتعاقبة كالدولة الطولونية فالإخشيدية ثم الفاطمية والأيوبية فالدولة المملوكية، لتقع تحت حكم العثمانيين عام (١٥١٧م) وحتى عام (١٩١٤م) عندما أعلنت مصر كسلطنة تحت الانتداب الإنجليزي، لتتحول إلى مملكة عام (١٩٢٢م)، ثم إلى جمهورية عام (١٩٥٣م) [١٠].
وعبر ذلك التاريخ الممتد امتلكت مصر تراثاً معمارياً وعمرانياً فريداً متنوعاً ما بين الفرعوني والبطلمي والروماني والبيزنطي والإسلامي، حيث لا تكاد تخلو مدينة مصرية من شواهد ذلك الإرث الإنساني المميز.

٣-٢ المحاولات المصرية الأولى لحفظ التراث:

تعود أولى محاولات الحفاظ على التراث المصري إلى عصر والي مصر (محمد علي باشا) الذي أصدر في عام (١٨٣٥م) مرسوماً يقضي بإنشاء (مصلحة الآثار) و(المتحف المصري) للاهتمام بآثار الماضي، كما أمر في ١٥ أغسطس عام (١٨٣٥م) بمنع التهريب والاتجار في الآثار، وحث على ضرورة صيانتها والحفاظ عليها [٢٧]، ومع وفاته عام (١٨٤٩م) اضطربت الأمور وعادت ظاهرة الاتجار في الآثار، ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعرضت الآثار المصرية للسلب والنهب والدمار إلى أن أصدر خديوي مصر (عباس الأول) أوامره إلى المديريات بفرض رقابة شديدة على الأجانب والمصريين الذين كانوا يقومون بسرقة الآثار وبيعها؛ إلى أن جاء عالم الآثار الفرنسي (أوجست مارييت) الذي سعى لإقناع أولي الأمر آنذاك بإنشاء مصلحة للآثار ومتحف مصري جديد؛ وفي ١٩ يونيو عام (١٨٥٨م) وافق خديوي مصر (محمد سعيد باشا) على إنشاء مصلحة للآثار المصرية[٢٧]، كما أنشأ مخزناً للآثار على ضفاف النيل بمنطقة (بولاق)؛ حيث تحول إلى متحف افتتحه الخديوي (إسماعيل) عام (١٨٦٣م)، وسمي (دار الآثار القديمة)، إلا أنه تعرض لفيضان عام (١٨٧٨م) فغمرته المياه لدرجة أن مجموعة كبيرة من المعروضات التاريخية والأثرية قد فقدت [٢٧] فيه؛ حتى تم إنشاء المتحف الحالي (المتحف المصري) عام (١٩٠٢م) بميدان الإسماعيلية (التحرير حالياً).

وفي تلك الفترة توالى صدور الأوامر العالية والقوانين والمراسيم المتعلقة بحفظ الآثار وحمايتها؛ حتى صدر القانون رقم ١٤ لعام (١٩١٢م)؛ والخاص بالآثار المصرية القديمة وتأكد فيه حماية الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية[٢٨]، وخلال تلك الفترة كذلك تم تأسيس (المتحف اليوناني الروماني) بمدينة الإسكندرية وذلك عام (١٨٩٢م) بهدف حفظ الآثار التي تنتمي لهذا العصر [٢٩].

أما الآثار العربية والإسلامية فقد كانت أولى محاولات الحفاظ عليها تتمثل في تأسيس (لجنة حفظ الآثار العربية القديمة) عام (١٨٨١م) بهدف الحفاظ على الآثار الإسلامية والمسيحية، حيث أنشئت اللجنة بموجب أمر عالٍ من خديوي مصر آنذاك (محمد توفيق) صدر في ١٨ ديسمبر عام (١٨٨١م)، تحددت فيه مهام اللجنة في نقاط عدة محددة[٢٨]؛ وهو ما يمكن اعتباره بمثابة أول إطار وميثاق عربي يختص بالحفاظ على الموروث الثقافي العربي الذي تمتلكه دولة عربية هي مصر؛ وقد قامت تلك اللجنة بترميم الكثير من الآثار العربية والإسلامية خلال الفترة من عام (١٨٨٥: ١٨٩٠م)، ومنها: (جامع السلطان الغوري) بمنطقة الغورية بالقاهرة، (جامع أحمد بن طولون)، (جامع السلطان برقوق) بحي النحاسين بالقاهرة كذلك[٢٨]، وغيرها (شكل٦).

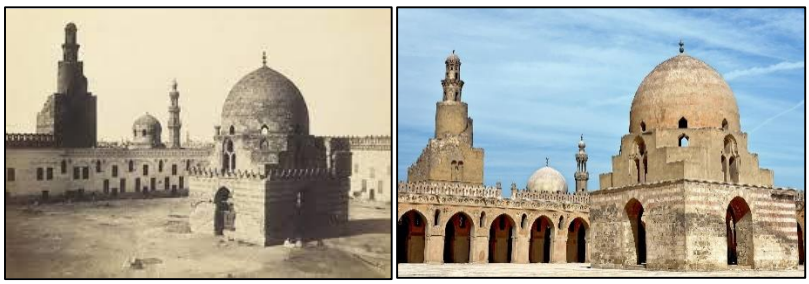

(شكل٦): (جامع أحمد بن طولون) بمدينة القاهرة، أحد الآثار الإسلامية التي قامت بترميمها (لجنة حفظ الآثار العربية القديمة) عام (١٨٩٠م).
(https://en.wikipedia.org/wiki/Mosque_of_Ibn_Tulun /22-2-2022)

٣-٣ مصر وقائمة التراث العالمي لليونسكو:

مع نشوء المنظمات الحديثة والمعاصرة التي تهتم برعاية شؤون التراث المعماري والعمراني كمنظمة اليونسكو عام (١٩٤٥م)؛ وما انبثق عنها من لجان وغيرها؛ كانت مصر من الدول السباقة في الانضمام لتلك المنظمات؛ حيث تعتبر مصر من الدول المؤسسة لمنظمة اليونسكو في (١٩٤٦/١١/٤م)؛ وخلال تلك الفترة كانت مشاركتها فعالة في كافة ملتقيات ولجان تلك المنظمة، كما ساعدت المنظمة مصر في حملتها لإنقاذ آثار النوبة في الجنوب خلال ستينيات القرن العشرين.

ومع صدور (الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي) عام (١٩٧٢م) وتشكيل (لجنة التراث العالمي)؛ كان لمصر السبق كذلك في احتضان الاجتماع السنوي الثالث للجنة بمدينتي (القاهرة) و(الأقصر) (٢٢: ٢٦ أكتوبر عام ١٩٧٩م)، ومن خلال هذا الاجتماع؛ نجحت مصر في تسجيل خمسة مواقع من مواقع التراث بها بقائمة التراث العالمي؛ وهي [٣٠]:

١-منطقة أبو مينا الأثرية: وهي منطقة كانت تعتبر حتى العصور الوسطي المبكرة أهم مركز مسيحي للحج في مصر، وهي تقع غربي مدينة (الإسكندرية) بشمال مصر على بعد حوالي ١٢٠كم.

٢-مدينة طيبة القديمة ومقبرتها: وهي مدينة متحفية فرعونية قديمة بمصر العليا، وإحدى عواصم مصر القديمة إبان المملكتين الوسطى والحديثة أيام قدماء المصريين، ويوجد بها حوالي (١٤) من أهم المعابد الفرعونية، ويطلق عليها حالياً مدينة (الأقصر).

٣-معالم النوبة من أبو سمبل إلى فيلة: توجد بالمنطقة الأثرية معالم مميزة مثل معبد (رمسيس الثاني) في منطقة (أبو سمبل) ودار عبادة الإلهة (إيزيس) في جزيرة (فيلة)، وقد تم الحفاظ على الموقع خلال إنشاء (السد العالي) في أسوان بمعاونة (اليونسكو) الذي قاد حملة دولية لإنقاذ تلك المنطقة الفريدة.

٤-ممفيس ومقبرتها، منطقة الأهرام من الجيزة إلى دهشور: وهو موقع يتميز بوجود قبور صخرية ومصاطب ومعابد وأهرام، ويقع أغلبه بمحافظة (الجيزة)، ويعتبر الموقع أحد عجائب الدنيا السبع [١٢].

٥-القاهرة الإسلامية (القاهرة التاريخية): تأسست القاهرة الإسلامية في القرن العاشر الميلادي، وتعتبر إحدى أقدم المدن الإسلامية بما تحتويه من جوامع ومدارس وحمامات، وقد بلغت عصرها الذهبي في القرن الرابع عشر خلال حكم (المماليك)، حيث تم تشييد الكثير من المنشآت المعمارية المتميزة من مساجد ومدارس وقصور وتكايا ووكالات وأسبلة وغيرها؛ وقد تغير مسماها إلى (القاهرة التاريخية) عام (٢٠٠٧م)؛ وسيكون هذا الموقع العالمي الهام محل الدراسة المفصلة لاحقاً.

وعلى الرغم من تلك البداية المشجعة في تسجيل خمسة مواقع دفعة واحدة عام (١٩٧٩م)؛ إلا إن السنوات التالية لم تشهد أدنى اهتمام سواء لإضافة العديد من المواقع الأخرى أو حتى لاتخاذ خطوات إيجابية نحو الحفاظ على تلك المواقع الخمسة المسجلة؛ ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية وغيرها؛ حيث لم تهتم الدولة في مصر بترشيح مواقع أخرى إلا بعد مرور حوالي ما يقارب الربع قرن من تسجيل أول خمسة مواقع، وذلك بإضافة موقع (منطقة سانت كاترين) بمحافظة (جنوب سيناء) خلال عام (٢٠٠٢م)، ثم إضافة موقع (محمية وادي الحيتان) بمحافظة (الفيوم) كأول موقع للتراث الطبيعي يضاف إلى القائمة في مصر وذلك في عام (٢٠٠٥م) [٣٠].

٦-منطقة سانت كاترين: وهي منطقة جبلية تضم أحد أهم وأقدم الأديرة في العالم؛ حيث يعود تأسيس الدير إلى القرن السادس الميلادي ليحوي رفات القديسة (كاترين) التي كانت تعيش في الإسكندرية، وقد شيدت مبانيه على نمط العمارة البيزنطية؛ كما يضم عدد من المخطوطات والأيقونات المسيحية القديمة والنادرة؛ وهو يقع في منطقة جبلية تضم العديد من المواقع التراثية الأخرى كجبل (كاترين)، وجبل (موسى) أو جبل (طور سيناء) وهو الجبل الذي كلم فيه (موسى عليه السلام) ربه وتلقى الوصايا العشر وفقاً للديانات اليهودية والمسيحية والإسلام.

٧-وادي الحيتان: ويقع الوادي في صحراء مصر الغربية بالقرب من مدينة (الفيوم)، ويتضمن بقايا أحفوريه متحجرة عن فصيلة الحيتان القديمة والمنقرضة، وهي تمثل تطور الحيتان من ثدييات برية إلى بحرية، وهو يعتبر موقع التراث الطبيعي الوحيد المسجل في مصر.

ومنذ ذلك التاريخ لأخر تسجيل لموقع مصري في عام (٢٠٠٥م) لم يتم تسجيل أي موقع أخر جديد وحتى الآن، ولعل من المستغرب أن الكثير من المدن التاريخية في مصر سواء أكانت في الشمال كمدن: الإسكندرية ورشيد وفوه ومرسى مطروح وصان الحجر وبوتو (تل الفراعين بمدينة دسوق) وتنيس (المنزلة)، أو في وسطها وجنوبها كمدن: إهناسيا (بني سويف) وقوص والمنيا وسوهاج وأسيوط وقنا، أو الحدودية منها كشمال سيناء وجزيرة فرعون، والواحات (كواحات سيوة والفرافرة وباريس) وغيرها؛ لم يسجل بها أي موقع تراثي بقائمة التراث العالمي حتى الآن على الرغم من احتوائها على العديد من المواقع المؤهلة للانضمام لتلك القائمة العالمية المرموقة.

ولعل الأهم من إضافة مواقع مصرية جديدة إلى قائمة التراث العالمي (وذلك على الرغم من جدارتها لذلك)؛ الاهتمام بما تم تسجيله من مواقع والحفاظ عليه، ولعلنا هنا نتناول واحداً من أهم تلك المواقع المصرية المسجلة في محاولة لاستعراض أهم المجهودات التي تمت وتتم للحفاظ عليه كنموذج لموقع تراثي مصري عالمي.

٣-٤ الحفاظ على التراث العمراني والمعماري بنطاق مدينة (القاهرة التاريخية):

القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية وأكبر وأهم مدنها على الإطلاق، وتُعد أكبر مدينة عربية من ناحية السكان والمساحة، وتحتل المركز الثاني أفريقياً والسابع عشر عالمياً من حيث التعداد السكاني، حيث يبلغ عدد سكانها ٩,٥ مليون نسمة حسب إحصائيات عام (٢٠١٥م) [٣١].

٣-٤-١ الموروث العمراني لمدينة القاهرة التاريخية:

تُعد مدينة القاهرة من أكثر المدن تنوعاً ثقافياً وحضارياً، حيث شهدت العديد من الحقب التاريخية المختلفة، حيث تضم بين جنباتها وفي مختلف مناطقها وشوارعها العديد من المعالم والآثار القديمة والحديثة، فأصبحت بمثابة متحفاً مفتوحاً يضم آثاراً فرعونية ويونانية ورومانية وقبطية وإسلامية.

يعود تاريخ المدينة إلى نشأة مدينة (أون) أو (هليوبوليس) الفرعونية (منطقة المطرية وعين شمس حالياً) وذلك حوالي خمسة آلاف عام قبل الميلاد؛ والتي تعد من أقدم عواصم العالم القديم.

أما القاهرة الحالية فيعود تاريخ إنشائها إلى الفتح العربي الإسلامي لمصر على يد (عمرو بن العاص) عام (٦٤١م) وإنشائه مدينة (الفسطاط)؛ وتشييده لأول مسجد في مصر وأفريقيا حمل اسمه لايزال قائماً حتى الآن، وليتم بعدها تشييد مدينتي (العسكر) في عهد (العباسيين) عام (٧٥٠م)، و(القطائع) التي شيدها حاكم مصر (أحمد بن طولون) عام (٨٧٠م) [٣٢]، [٣٣]، [٣٤] (شكل ٧).

وبعد إتمام ضم الفاطميين لمصر؛ بدأ القائد (جوهر الصقلي) في بناء عاصمة جديدة بأمر من الخليفة الفاطمي (المعز لدين الله) شمالي مدينة الفسطاط؛ واستغرق ذلك ثلاث سنوات ليدخلها الخليفة في عام (٩٧٢م)، حيث جعلها عاصمة لدولة الخلافة الفاطمية وأطلق عليها مسمى (القاهرة)، وأقام في القصر الذي بناه (القائد جوهر) على الشارع الرئيسي (قصبة القاهرة) الذي امتد عبر أرجائها من الشمال إلى الجنوب (شارع المعز لدين الله الفاطمي أو شارع بين القصرين)، كما شرع في تأسيس (الجامع الأزهر) وأحيطت العاصمة بسور ضخم من الطوب اللبن، وجعل له أبواباً في جهاته المختلفة من أشهرها:

(باب زويلة) و(باب النصر) و(باب الفتوح)، ولم تطل الحياة بالمعز في القاهرة ليشهد ثمار ما أنجزه، وكان أول خليفة فاطمي يحكم دولته من (القاهرة) [٣٤] (شكل ٨).

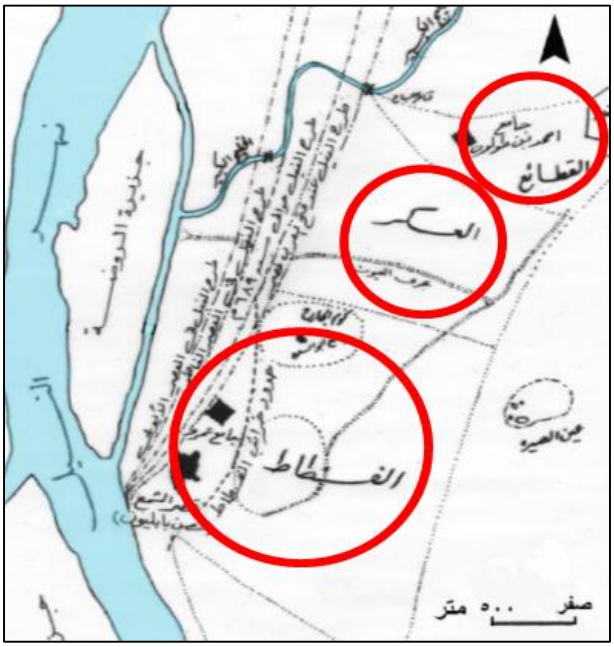

(شكل٧): المدن الإسلامية الثلاث: (الفسطاط) و(العسكر) و(القطائع)؛ والتي كانت النواة التي تأسست عليها القاهرة.
(http://www.cpas-egypt.com/pdf/Neamat%20Nazmy/Ph.D/05.pdf/23-2-2022)

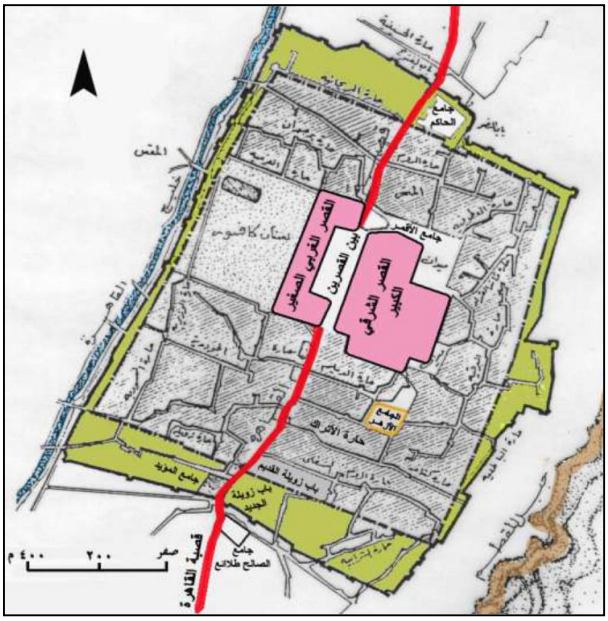

(شكل٨): خريطة القاهرة مع نهاية عصر الدولة الفاطمية (١١٧١-٩٦٩م)، ويبدو من خلالها قصبة القاهرة (شارع المعز لدين الله الفاطمي).
(http://www.cpas-egypt.com/pdf/Neamat%20Nazmy/Ph.D/05.pdf/23-2-2022)

مرت مدينة (القاهرة الفاطمية) مع ما جاورها من مدن: (الفسطاط) و(العسكر) و(القطائع)؛ بعصور مختلفة بعد سقوط الدولة الفاطمية، منها ثلاث دول: (الأيوبية) و(المملوكية) و(العثمانية)، كما استعمرها الفرنسيون لثلاث سنوات خلال زمن الحملة الفرنسية (١٧٩٨: ١٨٠١م)؛ قبيل تولي (محمد علي) الحكم عام (١٨٠٥م)، لتستمر القاهرة الفاطمية باقية لليوم؛ حيث تعرض مركزها خلال مختلف العصور إلى فترات من الازدهار والتدهور؛ متأثراً بالأحداث الجارية في المدينة [٣٥].

٣-٤-٢ مجهودات تسجيل (القاهرة التاريخية) في قائمة التراث العالمي لليونسكو:

لم تشهد القاهرة اهتمام ملحوظ بتراثها المميز كعاصمة للعديد من الدول الإسلامية المتعاقبة، حيث لم يبدأ الاهتمام بصيانة تراث المدينة العمراني إلا في عام (١٩٧٩م) [٢]، عندما تم ضم المدينة التاريخية إلى قائمة التراث العالمي تحت مسمى (القاهرة الإسلامية)؛ وذلك بناءً على توصية المجلس الدولي للآثار والمواقع (الإيكوموس)، حيث استند برنامج التراث العالمي في تسجيله إلى المعايير والمبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي من واقع المبررات التالية [٧]:

أ-العديد من الآثار العظيمة في القاهرة تعد بلا أدنى شك تحفاً أثرية.

ب-في وسط مدينة القاهرة عدد كبير من الشوارع وأماكن السكنى القديمة؛ مما يعني أنها تحتفظ في قلب نسيجها العمراني التقليدي بأشكال من الاستيطان البشري يعود إلى العصور الوسطى.

ج-مركز القاهرة التاريخي يعتبر شاهداً مادياً مدهشاً على الأهمية الدولية للمدينة أثناء فترة العصور الوسطى على المستوى السياسي والاستراتيجي والثقافي والتجاري.

كما ورد في ملف الترشيح أن المدينة التاريخية للقاهرة تغطي نحو ٣٢ كيلومتراً مربعاً على الضفة الشرقية للنيل، وتحيط بها من كل الاتجاهات أحياء معاصرة، وتم وصف الموقع بأنه نسيج تاريخي مازال متماسكاً على نطاق واسع وتبرز فيه المناطق المحورية التالية من الجنوب للشمال [٨]:

١-الفسطاط؛ وفيها (جامع عمرو بن العاص)، و(قلعة قصر الشمع الرومانية)، و(حصن بابليون) بكنائسه القبطية، وأطلال وحفائر (الفسطاط) أولى المدن الإسلامية في مصر (شكل ٩).

٢-جامع (أحمد بن طولون) (تأسس عام ٨٧٦م) والمنطقة المحيطة بمنطقة (الصليبة) و(الكبش)، وفيها عدد من الآثار المملوكية الكبرى وغيرها (شكل ٩).

٣-القاهرة الفاطمية؛ من (باب زويلة) إلى (السور الشمالي) وفيه أبواب المدينة: (باب الفتوح) و(باب النصر)، كما تشتمل المنطقة على العديد من الآثار الأيوبية والمملوكية على المحور الرئيسي للمدينة (قصبة القاهرة) (الشارع الأعظم أو شارع المعز لدين الله الفاطمي) (شكل ٩).

٤-منطقة الجبانات والمقابر؛ والممتدة من منطقة (الفسطاط) التاريخية إلى الأطراف الشمالية للقاهرة الفاطمية، بما في ذلك عدد كبير من الأضرحة والمقابر من مختلف الحقب التاريخية.

(شكل٩): (إلى اليمين) (حصن بابليون) الذي شيده الإمبراطور الروماني (تراجان) في القرن الثاني الميلادي بمنطقة أثار مصر القديمة والفسطاط، (في الوسط) (شارع الصليبة) حيث تقع العديد من الآثار الإسلامية الهامة، (إلى اليسار) الآثار الأيوبية والمملوكية بشارع (المعز لدين الله الفاطمي).

(https://en.wikipedia.org/wiki/Babylon_Fortress/23-2-2022)
(https://egymonuments.gov.eg/ar/monuments/sabil-kuttab-um-abbas/23-2-2022)
(https://en.wikipedia.org/wiki/Muizz_Street/23-2-2022)

٣-٤-٣ نماذج من مشروعات الإحياء للموروث العمراني بمدينة القاهرة:

على الرغم من تسجيل (القاهرة الإسلامية) على لائحة التراث العالمي عام (١٩٧٩م)، إلا أن قائمة الترشيح اشتملت على تعريف جغرافي غير واضح وغير محدد للممتلكات التاريخية المدرجة بها، كما افتقرت إلى المعايير القانونية والإدارية للحماية، بينما كان نسيج المدينة وتراثها المعماري يعاني من مشكلات متراكمة؛ لعل من أبرزها: الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة وفقر البنية التحتية والاستيطان غير القانوني ومشكلات المرور والنقل وزيادة الكثافات السكانية وغيرها.

كما أعقب تسجيل موقع (القاهرة الإسلامية) على قائمة التراث العالمي؛ قيام مركز التراث العالمي بالتعاون مع الحكومة المصرية بتنظيم زيارات دورية لتقييم حالة الحفاظ على ذلك الموقع التاريخي، حيث حاولت لجنة التراث العالمي تشجيع الحكومة المصرية على وضع أطر رسمية من أجل تحديد حدود المدينة التاريخية، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة والمعقدة للموقع[٣٦].

وبناءً عليه فقد أصدرت الحكومة المصرية منذ تاريخ تسجيل الموقع على قائمة التراث العالمي في عام (١٩٧٩: ١٩٨٠م) وحتى الآن عدة قرارات وقوانين تتعلق بحماية المدينة التاريخية للقاهرة.

على أنه نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين لم تبدأ تنفيذ مشروعات كبرى لحماية وحفظ ذلك التراث العمراني والمعماري المميز، حيث اقتصر ذلك على عدد قليل من المشروعات منها: مشروع (تنمية وتطوير المسار بين مسجدي السلطان حسن والرفاعي)، ومشروع (تنمية وتطوير قلعة صلاح الدين الأيوبي ومسجد محمد علي) عام (١٩٨٣م) وغيرهما من مشروعات ومنها:

٣-٤-٣-١مشروع تطوير المسار بين مسجدي السلطان حسن والرفاعي (١٩٨٣م):

ويقع هذا المسار بين مسجدي (السلطان حسن) و(الرفاعي)، ويبدأ من (ميدان الرميلة-صلاح الدين) أمام مسجدي (قانباي الرماح) (١٥٠٣م) و(المحمودية) (١٥٦٧م) وينتهي بميدان (القلعة).

وتقع تلك المجموعة المعمارية المتميزة في الشمال الغربي من قلعة صلاح الدين الأيوبي؛ حيث اكتسب المسار أهميته من وقوعه بين مكونين معماريين تاريخيين لهما أهميتها التاريخية والأثرية الخاصة؛ (مسجد ومدرسة السلطان حسن) (١٣٥٦-١٣٦٣م) والذي يوصف بأنه (درة العمارة الإسلامية بالشرق) [٣]، حيث يعده المؤرخين والأثريين فخر العمارة الإسلامية في الشرق بأجمعه؛ وكذا (مسجد الرفاعي)، الذي تم افتتاحه عام (١٩١١م) في عهد خديوي مصر (عباس حلمي الثاني) ويُعد من أهم مساجد وجوامع القاهرة كما يحوي مدافن أسرة (محمد علي) [١٠].

وقد ظل المسار ما بين المسجدين مستخدماً لحركة مرور المركبات بكافة أنواعها من سيارات وحافلات حتى عام (١٩٨٣م)؛ وذلك للربط ما بين ميدان (صلاح الدين) أمام (باب العزب) وميدان (القلعة)، مما كان يؤثر بالسلب على حالة الأثرين التاريخين، وكذلك على سهولة حركة السائحين والزائرين للمسجدين والمنطقة (شكل ١٠).

(شكل١٠): المسار التاريخي والأثري بين مسجدي (السلطان حسن) و(الرفاعي)، والذي تم تطويره عام (١٩٨٣م). (https://meta.wikimedia.org/wiki/User:Sebastian_Wallroth/Wiki_Loves_Monuments_Calendars#Monuments_of_Egypt /24-2-2022)

وفي عام (١٩٨٣م)، قامت هيئة الآثار بتنفيذ مشروع لتنمية وتطوير المسار بين المسجدين، حيث تم تقييد حركة المرور بالمسار وتخصيصه لمرور المشاة فقط، مع إضافة عناصر تنسيق للموقع مكانياً وإنسانياً في إطار إعادة إحياء المنطقة المحيطة لتتماشى مع المحيط التاريخي للمنطقة والمسار ككل كأحد أهم مناطق القاهرة التاريخية[١٠]؛ كما تم تنفيذ مشروع للحفاظ على المكونات التاريخية من ترميم وصيانة المسجدين؛ ووضع خطة لإعادة الرونق الحضاري للمنطقة ككل.

- حماية وتطوير الممتلك التاريخي للقاهرة في أعقاب زلزال (١٩٩٢م):

كما سبقت الإشارة؛ فقد كانت الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين صعبة لدرجة عجزت معها الدولة عن القيام بمشروعات محدودة لحماية وللحفاظ على الممتلك التاريخي للقاهرة[١٠]؛ والذي سبق وأن تم تسجيله على قائمة التراث العالمي منذ عام (١٩٧٩م)، حيث لم تنفذ سوى بضعة مشروعات محدودة.

ومع بدايات عقد التسعينات تحسن الوضع الاقتصادي نسبياً، مما أدى إلى توافر نسبي لتمويل وتنفيذ العديد من مشرعات الحماية والحفاظ للممتلك التاريخي لمدينة القاهرة، وبخاصة في أعقاب تعرض المدينة لزلزال عنيف في أكتوبر (١٩٩٢م)؛ الأمر الذي استدعى مطالبة المجلس الدولي للأثار والمواقع (الإيكوموس) للحكومة المصرية للشروع في إنقاذ وحماية ذلك الممتلك التاريخ للمدينة؛ ونتيجة لذلك كله شرعت الحكومة في البدء في تنفيذ العديد من مشروعات الحماية والحفاظ وإعادة التأهيل للكثير من مواقع الممتلك التاريخي لمدينة القاهرة، ومن تلك المشروعات [٢]، [١٠]:

٣-٤-٣-٢ مشروع تطوير وإعادة تأهيل حارة الدرب الأصفر ومنطقة بيت السحيمي بالجمالية (٢٠٠١-١٩٩٤م):

تقع حارة الدرب الأصفر في حي الجمالية، حيث تتفرع من (شارع المعز لدين الله الفاطمي)، وفي عام (١٩٩٤م) بدأت وزارة الثقافة المصرية والمجلس الأعلى للأثار في توثيق وتعريف استراتيجية للحفاظ على المنطقة التي كانت قد تحولت إلى مكاناً مهملاً يحوي العديد من المباني التاريخية والأثرية المتدهورة، ليبدأ في عام (١٩٩٦م) عملية ترميم وإعادة إحياء شاملة لمنطقة (حارة الدرب الأصفر) بما تحويه من مباني تاريخية تشمل: (بيت السحيمي) (١٦٤٨م)، و(بيت مصطفى جعفر) (١٧٧٥م) والذي يعد واحداً من أجمل الآثار الموجودة بحارة الدرب الأصفر بجوار (بيت السحيمي)؛ حيث تم جمع البيتين من خلال المشروع وإعادة توظيفهما بعد الانتهاء من أعمال الترميم والتطوير عام (٢٠٠١م)؛ وتحويلهما إلى مركز للإبداع الفني يتبع صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة، حيث يقدم المركز العديد من الأنشطة الثقافية والفنية، والتي أصبحت جزءً من برنامج الحياة اليومية لسكان المنطقة؛ حيث يعتبر مركز إبداع السحيمي نموذجاً فريداً للتأثير الاجتماعي للعمل الثقافي والأثري من حيث تأثير الموقع الثقافي في المجتمع المحيط به [١٠].

كما تضم المنطقة العديد من المباني التاريخية الهامة الأخرى؛ ومنها: (بيت الخرزاتي) الذي أنشأ في القرن التاسع عشر، و(سبيل وكتاب قيطاس) (١٦٣٠م)؛ والذي يقع على رأس الحارة.

وقد تميز هذا المشروع بالجمع ما بين الترميم وإعادة التأهيل العمراني، مع المشاركة المجتمعية، وتحسين مستوى جودة الحياة في المنطقة (شكل ١١).

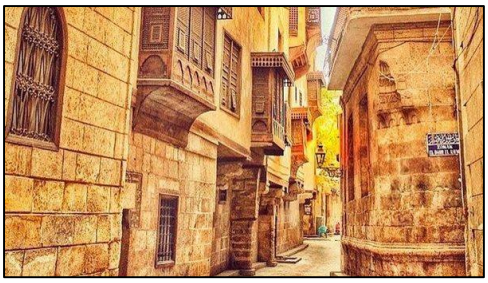

(شكل١١): حارة الدرب الأصفر بالجمالية؛ والتي تم تطويرها في إطار الممتلك التاريخي للقاهرة (٢٠٠١-١٩٩٤م).
(https://www.elbalad.news/4067123/23-2-2022)

٣-٤-٣-٣ مشروع إعادة تأهيل منطقة آثار مصر القديمة (٢٠٠٢-١٩٩٩م):

كما يُعد من أهم المشروعات التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة: مشروع (إعادة تأهيل منطقة آثار مصر القديمة) وإحياء (منطقة الفسطاط)؛ المعروف بمشروع (مجمع الأديان)؛ والذي تم الانتهاء منه عام (٢٠٠٢م)؛ حيث بدء في التسعينيات بمشروع (إحياء مسار العائلة المقدسة في مصر) بمناسبة مرور ٢٠٠٠عام على ميلاد السيد المسيح (عليه السلام) ولجوئه إلى مصر هرباً من بطش الرومان.

ليتوسع المشروع فيشمل تطوير المنطقة بالكامل والتي تحوي العديد من الآثار اليهودية والقبطية والإسلامية، ليتم ترميم وتجديد تلك الآثار المميزة والمتمثلة في أقدم جامع في إفريقيا وهو (جامع عمرو بن العاص)، والكنائس القديمة المعلقة: (سانت باربارا) و(مار جرجس) و(أبو سرجة) و(أبو سيفين)، وجميعها تعود إلى القرنين الثالث والرابع الميلاديين، ويضم إليها (المتحف القبطي)، و(المعبد اليهودي-معبد بن عزرا) وبقايا (حصن بابليون) الروماني، و(مدينة الفسطاط الأثرية)، وغيرها من آثار تعبر عن التسامح الديني الذي احتضنته مصر والمنطقة عبر تاريخها [٢] (شكل ١٢).

(شكل١٢): نماذج من مختلف الآثار التي تم صيانتها وإعادة إحيائها من خلال مشروع إحياء (منطقة الفسطاط) عام (٢٠٠٢م)؛ (الكنيسة المعلقة)- (إلى اليمين)، (جامع عمرو بن العاص)- (إلى اليسار).
(https://planegypttours.com/files/xlarge/1185510422-The-Hanging-Church.jpg/23-2-2022)
(https://www.tripsinegypt.com/mosque-of-amr-ibn-al-as//23-2-2022)

٣-٤-٣-٤ مشروع إعادة تأهيل وإحياء منطقة (الدرب الأحمر) (١٩٩٩م):

كما يُعد أيضاً من أهم المشروعات التي تم تنفيذها للحفاظ على الممتلك التاريخي لمدينة القاهرة، مشروع إعادة تأهيل وإحياء منطقة (الدرب الأحمر) والواقعة على الطرف الشرقي لممتلكات التراث العالمي للمدينة، والذي تم تنفيذه عام (١٩٩٩م) في

إطار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الخاص بالقاهرة التاريخية والصادر عام (١٩٩٧م)؛ حيث شجع التقرير العديد من الهيئات الدولية والإقليمية على تطوير سلسلة من المشروعات التي تمزج المبادرات الاجتماعية والاقتصادية بتحسين البيئة المادية في العديد من مناطق ممتلكات التراث العالمي، فكان مشروع إعادة تأهيل منطقة (الدرب الأحمر) بالتعاون ما بين (مؤسسة الأغاخان للثقافة) والمجلس الأعلى للآثار وبمشاركة مجتمعية؛ حيث استهدف المشروع الارتقاء بالبيئة العمرانية والسكانية للمنطقة [٢].

فعلى الرغم من الأهمية المعمارية والعمرانية للمنطقة التي تحوى الكثير من الأثار، والتي تُعد من أقدم مناطق القاهرة التاريخية حيث تضم ٦٥ أثراً إسلامياً، فضلاً عن احتوائها على (الجامع الأزهر)، كما تمارس من خلالها العديد من الأنشطة المجتمعية المتعلقة بالصناعات التقليدية؛ فإن ظروف المعيشة والبيئة العمرانية الحاضنة لذلك كله قد تدهورت على مدار عقود عدة نتيجة لمشكلات متراكمة؛ مما أثر سلباً على المنطقة التاريخية؛ ومن البرامج التنموية المنفذة من خلال المشروع؛ ما تم تنفيذه من مشروعات إعادة تأهيل العديد من البيوت التاريخية التي تنتمي إلى القرن التاسع عشر بالمنطقة، ومنها مشروع إعادة تأهيل (بيت سكر) عام (١٩٩٩م)، والذي تم تشييده عام (١٨٩٠م)، حيث تم ترميمه وتطويره بمعاونه السكان [١٠] (شكل ١٣).

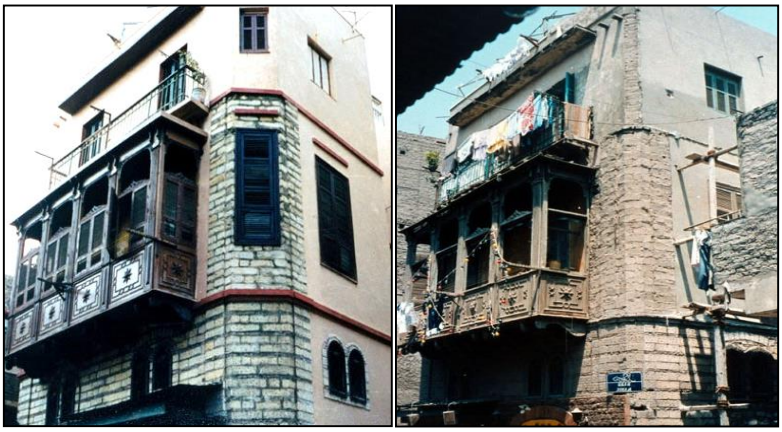

(شكل١٣): ترميم (بيت سكر) بمنطقة (الدرب الأحمر) في عام (١٩٩٩م) بالمشاركة الشعبية للسكان، البيت قبل الترميم- (إلى اليمين)، والبيت بعد انتهاء أعمال الترميم والتطوير- (إلى اليسار).
(http://archnet.org/sites/4526/media_contents/18012/24-2-2022)

٣-٤-٣-٥ مشروع تطوير وإعادة تأهيل شارع (المعز لدين الله؛ قصبة القاهرة):

كان المشروع الأكبر من مشروعات الحفاظ على الممتلك التاريخي لمدينة القاهرة يتمثل في مشروع (تطوير وإعادة تأهيل شارع المعز لدين الله الفاطمي) والذي بدأت دراساته عام (١٩٩٨م)، ليبدأ تنفيذه عام (٢٠٠٤م) حتى افتتاحه عام (٢٠٠٨م) كجزء من مشروع متكامل لإعادة إحياء منطقتي الأزهر والحسين التاريخية، والذي كان لزاماً التمهيد له بشق (نفق الأزهر للسيارات) لتوفير ساحات تخصص للمشاة؛ وهو ما لم يتم تنفيذه وللآن لأسباب عدة؛ حيث تم شق نفقين لمرور السيارات أسفل شارع (جوهر القائد) كما تم تشغيلهما؛ ولكن لم يستكمل مشروع منع المرور السطحي وإلغاء كوبري الأزهر حتى الآن؛ كي تتولد الساحة العملاقة ما بين (جامع الأزهر) ومجموعة (محمد بك أبو الدهب) المعمارية من جهة، و(جامع الإمام الحسين) ومبنى (مشيخة الأزهر القديم) من الجهة المقابلة[١٠].

وبينما لم يتم تنفيذ مشروع الساحة للآن، تم تنفيذ مشروع عملاق ملازم لذلك وهو مشروع (إعادة النسق الحضاري لشارع المعز لدين الله) بآثاره العظيمة، ليبدو الشارع وكأنه متحف مفتوح إذ يضم الكثير من العمائر الإسلامية الدينية والاجتماعية والتعليمية التاريخية[٢]، [١٠] (شكل ١٤).

(شكل١٤): شارع (المعز لدين الله الفاطمي) أو (الشارع الأعظم)؛ وتحويله كمتحف مفتوح للعمارة الإسلامية.
(https://unitedguidestravel.com/st_tour/al-muizz-street-el-fishawy-cafe-tour/23-2-2022)

٣-٤-٣-٦ نماذج من مشاريع الحفاظ العمراني الأخرى في القاهرة التاريخية:

وفي ذات التوجه؛ فقد تم تنفيذ العديد من مشروعات الحفاظ المختلفة الأخرى لحماية وتطوير الممتلك التاريخي لمدينة القاهرة، ومن تلك المشروعات: مشروع ترميم (الجامع الأزهر) عام (١٩٩٨م)؛ حيث شمل المشروع الترميم والتجديد لأقدم جامعة إسلامية في العالم من خلال تنفيذ أعمال تقوية الأساسات وحقن التربة، وكذا أعمال الترميم الدقيق للعناصر المعمارية والزخرفية بالمبنى الرئيسي للجامع وملحقاته[٢]؛ ونظراً لحاجة ذلك الجامع العتيق الذي يزيد عمره عن الألف عام للمزيد من أعمال الترميم والتطوير حيث صاحب إنشائه تأسيس مدينة القاهرة؛ فقد تم اعتماد تنفيذ مشروع أخر جديد لتطوير الجامع بدءً من عام (٢٠١٤م)؛ وقد اشتمل المشروع الجديد على تنفيذ أعمال الترميم والتطوير، وتحليل العينات الخاصة بالزخارف والأحجار لدراسة كيفية الحفاظ عليها وصيانتها، وأعمال التوثيق الأثري، ورفع للبلاطات الرخامية للمدارس الثلاثة الموجودة بالجامع، حيث انتهت كافة أعمال التطوير والترميم تلك في عام (٢٠١٨م) (شكل ١٥).

(شكل١٥): أعمال ترميم القباب والمآذن من خلال مشروع ترميم (الجامع الأزهر) الذي تم تنفيذه عام (٢٠١٨م).
(http://img.youm7.com/images/NewsPics/large/4201683364093433.jpg /23-2-2022)

كما يُعد من أهم مشروعات الحفاظ التي تمت كذلك مشروع ترميم (بيت الكريتلية) بمنطقة (جامع ابن طولون) بحي (السيدة زينب) وذلك في عام (٢٠٠٥م)، والذي يطلق عليه حالياً مسمى (متحف جاير أندرسون)، حيث يتكون المتحف من بيتين متجاورين هما [٥]: بيت (السيدة آمنة بنت سالم) الذي أنشئ عام (١٥٤٠م)، وبيت (محمد بن الحاج سالم) الذي أنشئ كذلك عام (١٦٣١م) وتم الربط بينهما بممر (قنطرة)، ويُعد هذين البيتين من الآثار الإسلامية النادرة والثمينة التي تنتمي إلى العصرين المملوكي والعثماني، وقد تعاقبت الأسر الثرية على سكنه حتى سكنته سيدة من جزيرة (كريت)؛ فعرف منذ ذلك الحين ببيت (الكريتلية) قبل أن يمتلكه الضابط الإنجليزي (جاير أندرسون) بعد ذلك؛ والذي استقر في مصر عام (١٩٠٨م)؛

حيث قام بتحويله إلى متحف خاص بمقتنياته الفريدة من الأثار من العصور المختلفة وخصوصاً الفن الإسلامي على تنوعه [٥]، [١٠] (شكل ١٦).

(شكل١٦): مشروع ترميم (بيت الكريتلية) أو (متحف جاير أندرسون) عام (٢٠٠٥م).
(https://en.wikipedia.org/wiki/Amir_Taz_Palace /23-2-2022)

٣-٤-٤ مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (URHC):

في أعقاب تسجيل الممتلك التاريخي لمدينة القاهرة على قائمة التراث العالمي عام (١٩٧٩م)؛ تم تنظيم العديد من المؤتمرات واللقاءات بهدف الحفاظ على تراث القاهرة التاريخي وكان من أهمها (المؤتمر الدولي للحفاظ على القاهرة الإسلامية وترميمها) في فبراير عام (٢٠٠٢م)، والذي نوقشت نتائجه أمام لجنة التراث العالمي في جلستها الثامنة والعشرين في (سوتشو) بالصين عام (٢٠٠٤م)، حيث طلبت اللجنة من الحكومة المصرية تنفيذ توصيات المؤتمر[٣٦]، [٩].

كما طلبت لجنة التراث العالمي عام (٢٠٠٥م) من الحكومة الإسراع بتحديد حدود الممتلك التاريخي، لذلك تقدمت مصر (٢٠٠٧م) بعدد أربعة خرائط بطلب تعديل اسم الممتلك من (القاهرة الإسلامية) إلى (القاهرة التاريخية)؛ حيث ضمت تلك الخرائط خمس مناطق تشمل: (القاهرة الفاطمية) و(منطقة جامع أحمد بن طولون) و(منطقة القلعة) و(أجزاء من الجبانات الشمالية والجنوبية) و(منطقة الفسطاط) [٩]، [٣٦] (شكل ١٧).

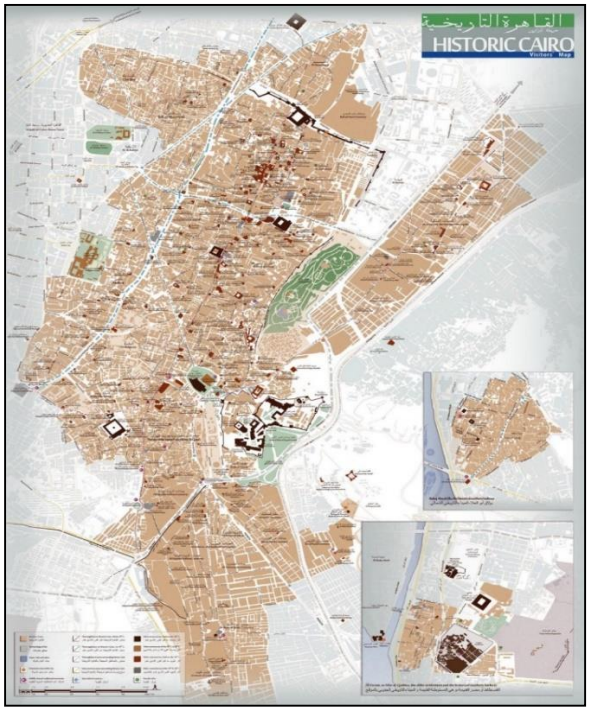

(شكل١٧): خريطة (القاهرة التاريخية) والتي تضم مناطق الحفاظ الخمسة الواردة بالخرائط الأربعة التي تقدمت بها الحكومة المصرية للجنة التراث العالمي في عام (٢٠٠٧م).
(http://whc.unesco.org/en/historic-cairo-project//24-2-2022)

وعلى الرغم من أن هذه الخرائط تعتبر الوثيقة الوحيدة المشتملة على ترسيم للمواقع التاريخية بالقاهرة؛ إلا أنها قدمت تعريفاً غير واضح لمنطقة الممتلك التاريخي والمنطقة الفاصلة للحماية، ولم تكن متطابقة مع العناصر المذكورة بملف الترشيح، كما وأن الحدود الواردة فيها لم تكن على صلة بإجراءات أو بقرار رسمي للحماية؛ لذلك فقد أوصى اليونسكو في عام (٢٠٠٨م) بضرورة التحضير لخطة خاصة للإدارة والحفاظ على ممتلك التراث العالمي بالقاهرة بهدف وقف تدهور النسيج العمراني، كما تم اقتراح تعريف شامل لحدود الموقع كخطوة مبدئية لإعداد وصياغة خطة الإدارة.

وفي عام (٢٠٠٩م) بدأت مبادرة لتحديد أدوات الحفاظ والإدارة الخاصة بالقاهرة التاريخية، كما تم الاتفاق ما بين السلطات المصرية ومركز التراث العالمي على إعداد أنشطة مشتركة هدفها حماية وإحياء ذلك التراث من خلال (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية) (URHC)، والذي أعلن عنه برنامج التراث العالمي التابع لليونسكو في يوليو عام (٢٠١٠م)، بعد الحصول على موافقة الدولة على المقترح التفصيلي بالدعم الفني بتمويل من حساب خصص في اليونسكو لحماية التراث المصري، وذلك في إطار برنامج وضعته منظمة اليونسكو لمساعدة مصر عنوانه: (حماية التراث الثقافي في مصر)[٩]، حيث يهدف المشروع إلى تحضير أدوات الإدارة اللازمة للحفاظ على القيم التراثية، والإحياء الاجتماعي والاقتصادي، وتطوير البيئة المادية لممتلك التراث العالمي المسجلة، كما يهدف المشروع إلى تبني سياسة حفاظ عمراني ذات محددات تتمثل في التالي[٢]، [٨]:

١-وضع مفاهيم واضحة للحفاظ، تنفذ من خلال أدوات جديدة للتخطيط العمراني، ومشاريع ذات طابع خاص واشتراطات بنائية خاصة.

٢-تكريس قدرات مؤسسية ومهارات تقنية ملائمة.

٣-زيادة ونشر الوعي بقضايا التراث في أروقة السلطات المعنية وفي أوساط العامة.

ولتحقيق هذه الأهداف؛ فقد ركز المشروع على النقاط المرتبطة والمتداخلة والمتمثلة فيما يلي:

١-إعداد خطة حفاظ للممتلك والمنطقة الفاصلة للحماية، تشتمل على خطة الإدارة المطلوبة بموجب المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي.

٢-سن إطار عمل مؤسسي لتحمل مسئولية سياسة حفاظ عمراني مستدامة، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات المعنية بإدارة الموقع.

٣-إنشاء قاعدة معلوماتية ملائمة ومشتركة للحفاظ العمراني.

وبناءً على ذلك تمت صياغة عدد من الأهداف الخاصة للمشروع، تتمثل فيما يلي[٨]:

١-وضع أطر خطة حفاظ وإعادة تأهيل بناءً على تعريف واضح لموقع التراث العالمي ومنطقة حمايته الفاصلة من أجل حفظ وتحسين قيم التراث وإحياء البيئة المادية والاجتماعية والاقتصادية.

٢-تدشين نظام إدارة لموقع التراث العالمي بإسهام من جميع الهيئات والجهات المسئولة أو ذات الصلة بناءً على مخطط مؤسسي وإطار عمل قانوني جديدين وأكثر فاعلية.

٣-تهيئة قاعدة معلوماتية ملائمة ومشتركة للحفاظ العمراني.

٤-إطلاق أنشطة توعوية للجمهور.

ويستند (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية) على فرضية أن وضع خطة الحفاظ تتطلب بالضرورة وجود رؤية مشتركة لمستقبل التراث المعماري والنسيج العمراني للقاهرة التاريخية داخل المؤسسات المصرية وفيما بينها، وبالتالي فإنه من الضروري وضع استراتيجية لحماية وإعادة تأهيل موقع التراث العمراني كاملاً (شكل١٧)، ليس فقط ككيان يشغل حيزاً

مكانياً ووظيفياً، إنما أيضاً كأصل ثقافي واجتماعي واقتصادي، كما يستند المشروع إلى الافتراض بأن التراث الملموس لموقع التراث العالمي لن يتسنى الحفاظ عليه ما لم يتم الحفاظ على الحياة فيه، ولهذا فإن استراتيجية الإحياء تهدف إلى الحفاظ على السمات التراثية مع تبني جميع الأنشطة المتفقة مع حفظ تلك السمات التراثية، والقادرة في الوقت ذاته على تحسين ظروف حياة السكان وبث الحياة في النسيج العمراني بوظائف واستخدامات جديدة للعمران[٩]، ومن ثم فإن (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية) يهدف بصورة عامة إلى ضمان الإقرار بممتلك التراث العالمي وحمايته بشكل ديناميكي؛ وذلك من خلال نظام إدارة كفء وشامل ومستدام، يعززه التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات المعنية.

وعلى الرغم من تلك المجهودات إلا أنها قد تأثرت كثيراً بالأحداث السياسية والمتغيرات التي شهدتها الساحة المصرية منذ بدايات عام (٢٠١١م) وحتى الآن، حيث تباطأت الأعمال والخطوات المنفذة في ذلك المشروع الذي يستهدف الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، ولعل بدء الاستقرار النسبي للوضع السياسي والاقتصادي حالياً في مصر يدفع القائمين على هذا الشأن لاستئناف مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية بالشكل المناسب، وبخاصة مع اتخاذ القرار السياسي في عام (٢٠١٥م) بنقل العاصمة السياسية للبلاد من مدينة القاهرة إلى (العاصمة الإدارية الجديدة) التي يتم تشييدها الآن على قدم وساق؛ مما سيتيح الفرصة للحد من المشكلات المختلفة التي تواجه (القاهرة التاريخية) وتخلصها من تبعات تلك المشكلات الاجتماعية والحضرية وغيرها؛ كما ستتيح تلك التجربة الفرصة حال تمام نجاحها في مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية للمسئولين عن هذا الشأن في مصر للتقدم لتسجيل مواقع تراثية جديدة في مختلف ربوع البلاد؛ حتى تتاح الفرصة للحفاظ على الكثير من ذلك الإرث المعماري والعمراني المميز الذي تملكه مصر كدولة ذات تاريخ وحضارة ممتدة عبر تاريخ الزمان؛ حيث لا يليق بها أن تمتلك فقط سبعة مواقع تراثية مسجلة بقائمة التراث العالمي، وهو الأمر الذي لا يعبر عما تملكه من ذلك الإرث الإنساني العمراني الفريد.

٤-النتائج والتوصيات:

٤-١ نتائج الدراسة:

١-أن مصر تمتلك موروثاً ثقافياً فريداً من تراث معماري وعمراني يعتبر بمثابة إرث للبشرية جمعاء، ويجب العناية به وصيانته والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

٢-على الرغم من امتلاك مصر. التي تمتلك أطول تاريخ ممتد لدولة. للكثير من الممتلكات الثقافية الفريدة والمتمثلة في التراث العمراني والمعماري وغيره، إلا أن المسجل منه على لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع هذا الكم وتلك القيمة لذلك الموروث الإنساني الفريد.

٣-على الرغم من محدودية عدد المواقع المصرية المسجلة بقائمة التراث العالمي، وعدم الاهتمام طيلة عقود خلت برعايته وصيانته؛ إلا أن العديد من الجهود قد بدأت أخيراً في محاولة للوفاء بمعايير الحفاظ والتطوير اللازمة للمواقع المسجلة؛ ليكون ذلك بمثابة المدخل لإدراج المزيد من المواقع الأثرية والتاريخية بهذه القائمة العالمية.

٤-٢ توصيات الدراسة:

١-ضرورة تنمية الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على ذلك الموروث الثقافي المميز والفريد الذي تملكه مصر؛ وصيانته كجزء من الذاكرة الوطنية، فضلاً عن كونه يُعد أحد أهم مرتكزات التنمية للبيئات التاريخية التي تحتضن ذلك الموروث المعماري والعمراني الفريد.

٢-ضرورة الحرص على تسجيل المزيد من المواقع التاريخية والتراثية الفريدة والمتنوعة التي تمتلكها مصر على قائمة التراث العالمي، ونشر ثقافة ذلك وخاصة بين النخبة؛ لما في ذلك من مردود ثقافي وحضاري، فضلاً عن إتاحته الفرصة للتعاون الدولي مادياً وتقنياً في حفظ تلك المواقع وصيانتها، وهو ما تحتاج إليه مصر بالفعل.

٥-الخلاصة والاستنتاج:

تناول البحث قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، وحرص المجتمع الدولي على تسجيل أهم الممتلكات الثقافية من عناصر التراث الإنساني المميز فيها؛ إلا أنه نتيجة ضعف الوعي بأهمية الحفاظ على ذلك الموروث التفافي؛ بالإضافة إلى ضعف الوعي كذلك بأهمية التسجيل بتلك القائمة؛ فقد تضاءلت نسبة ما تم تسجيله من مواقع تاريخية وتراثية مصرية بتلك القائمة العالمية بصورة لا تتناسب مع حجم ما تملكه مصر بتاريخها المتنوع من ذلك الموروث أو قيمته الفريدة، حيث يتناول البحث أهمية ذلك بالنسبة لمصر، كما يتناول ما تم ويتم تنفيذه من مشروعات بموقع (القاهرة التاريخية) والمسجل على قائمة التراث العالمي منذ عام (١٩٧٩م)، كمدخل لإضافة العديد من المواقع المصرية الأخرى إلى تلك القائمة العالمية المرموقة.

٦-المراجع:

أولاً: الكتب والدوريات:

١-أبو الهيجاء، أحمد حسين. "أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري: دراسات وخبرات تطبيقية". جامعة فيلادلفيا، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، عمّان، (٢٠١١م): ص ص. ١٥-٢٤.

- Abu Alhayja', 'Ahmad Husayn. "'Asalib wamaeayir himayat alturath aleumranii walmiemari: dirasat wakhibrat tatbiqiatun". jamieat Filadilfia, eimadat albahth aleilmii waldirasat aleulya, Amman, (2011): 15-24.

٢-حجازي، ياسمين صبري. "إدارة مواقع التراث العالمي الثقافي". المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة، (٢٠١٣): ص ص. ٢٦٩-٣٠٦.

- Hijazi, Yasmin Sabri. "'Idarat mawaqie alturath alealamii althaqafii". almisria liltaswiq waltawzie, Cairo, (2013): 269-306

٣-الحضري، إيهاب. "حواديت المآذن-التاريخ السري للحجارة". الفؤاد للنشر والتوزيع، القاهرة، (٢٠٢٠م): ص ص. ٧٩-٨٨

- Alhadrii, 'Ehab. "Hawadit almadhani-altaarikh alsiriyu lilhijarati". alfuaad lilnashr waltawzie, Cairo, (2020): 79-88.

٤-الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن. "إدارة التراث العمراني". جامعة الملك سعود، كلية السياحة والآثار، الرياض، (٢٠١٢م): ص ص. ٤٦-٥٣.

- Al-Zahrani, Abd al-Nasir ibn Abd al-Rahman. "'Idarat alturath aleumranii". jamieat almalik saeud, kuliyat alsiyahat waluathar, Al-Riyadh, (2012): 46-53.

٥-عبد الحميد، سهير. "قصور مصر". الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (٢٠١٩م): ص ص. ٣٠-٣٥.

- Abdel Hamid, Suhair. "Qusur Misr". alhayyat almisria aleamat lilkitabi, Cairo, (2019): 30-35.

٦-الغنيمي، إسلام حمدي. هيبة، خالد محمود. "مدخل في الحفاظ والتطوير للمناطق والمباني التاريخية والتراثية". جامعة القصيم، النشر العلمي والترجمة، بريدة، (٢٠١٧م): ص ٨٨.

- Al-Ghunaimi, Islam Hamdi. Heba, Khaled Mahmoud. "Madkhal fi alhifaz waltatwir lilmanatiq walmabani altaarikhiat walturathiati". jamieat alqassem, alnashr aleilmii waltarjamatu, Buryidah, (2017): 88.

٧-قائمة مراجعة المجلس الدولي للآثار والمواقع (الإيكوموس) الخاصة بترشيح مركز القاهرة التاريخي على قائمة التراث العالمي، ١٠ إبريل/ نيسان (١٩٧٩م).
- Qayimat murajaeat almajlis alduwlii lilathar walmawaqie (al'iikumus) alkhasat bitarshih markaz alqahira altaarikhii ealaa qayimat alturath alealami, 10 'April/ Nisan (1979).
٨-منظمة اليونيسكو، مركز التراث العالمي. "القاهرة التاريخية: مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية-تقرير أعمال عن الفترة من يوليو/ تموز ٢٠١٠م إلى يونيو/ حزيران ٢٠١٢م". إدارة مواقع التراث العالمي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، (٢٠١٢م).
- Munazamat Al- UNESCO, Markaz alturath alealamii. "alqahira altaarikhiati: mashrue al'iihya' aleumranii lilqahira altaarikhiati-taqrir 'aemal ean alfatrat min June 2010 'iilaa June 2012". 'Idarat mawaqie alturath alealamii bijumhuriat misr alearabia, Cairo, (2012).
٩-منظمة اليونيسكو، مركز التراث العالمي. "القاهرة التاريخية: مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية-التقرير الأول للإنجازات يوليو/ تموز ٢٠١٢م إلى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤م"، إدارة مواقع التراث العالمي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، (٢٠١٤م).
- Munazamat Al- UNESCO, Markaz alturath alealamii. "alqahira altaarikhiati: mashrue al'iihya' aleumranii lilqahira altaarikhiiti-altaqrir al'awal lil'iinjazat July 2012 'iilaa February 2014", 'Idarat mawaqie alturath alealamii bijumhuriat misr alearabit, Cairo, (2014).
١٠-هيبة، خالد محمود. "عمران القاهرة: التطور والتحول والتحديث في الناتج العمراني في مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين". جامعة المملكة، مملكة البحرين، (٢٠١٠م).
- Heba, Khaled. “Omran alqahirat: altatawur waltahawul waltahdith fi alnaatij aleumranii fi misr mundh nihayat alqarn althaamin eashar wahataa bidayat alqarn alhadi waleishrina". jamieat almamlaka, mamlakat EL-Bahrain, (2010).
١١-هيبة، خالد محمود. "تطوير وتوظيف المناطق الأثرية بالمدن التاريخية: نماذج من المدن العربية التاريخية". دار نشر نور، ألمانيا، (٢٠١٦م): ص ص. ٢٦-٢٨.
- Heba, Khaled. "Tatwir watawzif almanatiq al'athariat bialmudun altaarikhia: namadhij min almudun alearabiat altaarikhia". dar nashr nur, 'almanya, (2016): 26-28.
١٢-هيجل، جورج. ترجمة: طرابيشي، جورج. "فن العمارة". دار مدارك للنشر، الرياض، (٢٠٢١م): ص ص. ٨١-٨٩.
- Hegel, George. Tarjamat: Tarabishi, George. "Fin aleimara". dar madarik lilnashri, AL-Riyadh, (2021): 81-89.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

13. https://en.wikipedia.org/wiki/Athens_Charter_(preservation)/8-2-2022.
14. http://www.marefa.org/8-2-2022.
15. http://icom.museum/programmes/museums-emergencyProgramme/ international-committee- of-the-blue-shield/8-2-2022.
16. https://en.wikipedia.org/wiki/Hague_Convention_for_the_Protection_of_ Cultural_Property_in_the_Event_of_Armed_Conflict/8-2-2022.
17. https://en.wikipedia.org/wiki/Society_for_the_Protection_of_Ancient_ Buildings/8-2-2022.
18. https://en.wikipedia.org/wiki/Venice_Charter/8-2-2022.
19. https://www.facebook.com/permalink.php?id=328106840597485&story_ fbid=468243209917180/8-2-2022.
20. http://www.nbhf.org.sa/LatestNews.aspx?id=622/8-2-2022.

21. http://www.icomos.org/en/8-2-2022.
22. http://www.arcwh.org/8-2-2022.
23. https://en.wikipedia.org/wiki/World_Heritage_Site/8-2-2022.
24. http://whc.unesco.org/en/conventiontext/8-2-2022.
25. http://whc.unesco.org/archive/1978/cc-78-conf010-10rev_e.pdf/8-2-2022.
26. http://whc.unesco.org/en/emblem/8-2-2022.
27. https://en.wikipedia.org/wiki/Egyptian_Museum/9-2-2022.
28. https://ia801305.us.archive.org/33/items/545454555/545454555.Pdf/9-2-2022.
29. https://en.wikipedia.org/wiki/Graeco-Roman_Museum/9-2-2022.
30. https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_World_Heritage_Sites_in_the_Arab_States/12-2-2022.
31. https://en.wikipedia.org/wiki/Cairo/12-2-2022.
32. https://en.wikipedia.org/wiki/Al-Askar/12-2-2022.
33. https://en.wikipedia.org/wiki/Al-Qata%27i/12-2-2022.
34. https://en.wikipedia.org/wiki/Fatimid_Caliphate/16-2-2022.
35. https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_historical_capitals_of_Egypt/16-2-2022.
36. http://www.heritageforpeace.org/heritage-for-peace/legal framework/world-heritage-convention/?lang=ar/16-2-2022.